

**دور الائتمان المصرفي في نمو القطاع الصناعي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية
للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٦)**

**الأستاذ المساعد الدكتور
محمد غالي راهي الحسيني
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد**

**الباحث
محمد قاسم عبدالحسن الميالي
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد**

دور الائتمان المصرفي في نمو القطاع الصناعي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٨)

الباحث

محمد قاسم عبدالحسن الميالي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

almayalimohammad@gmail.com

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد غالي راهي الحسيني
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

Muhammedh.riha@uokufa.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى تحديد طبيعة التأثير بين الائتمان المصرفي كمتغير مستقل متمثلا بالائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي ونمو القطاع الصناعي كمتغير تابع متمثلا بالنواتج المحلي الإجمالي الصناعي.

وتكمن المشكلة من خلال معرفة دور الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث في نمو القطاع الصناعي ، وللإجابة على هذه التساؤلات فقد اختبر البحث عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٨) ، وقام الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للائتمان النقدي والتعهدي للمصارف عينة البحث الصادرة من البنك المركزي العراقي عبر النشرات السنوية وعلى الناتج المحلي الإجمالي الصناعي الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وبعدها قام

الباحث باختبار فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط والاثر بين متغيرات البحث ، للوصول إلى الأهداف المطلوبة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss.v22 . وتتمثل أهمية البحث الحالي بأنه مطبق في قطاع اقتصادي مهم وحيوي ألا وهو قطاع الصناعة ، اذ تعد الصناعة الشريان النابض لجميع القطاعات الاقتصادية لما لها من دور مهم في عملية انتاج السلع الصناعية والضرورية للحياة اليومية.

أما في مايتصل بالنتائج العملية فقد توصل البحث الى ان هنالك علاقة تأثير معنوية مابين الائتمان الصناعي لمصرفي (الصناعي ، والاستثمار العراقي) والناتج المحلي الاجمالي الصناعي ، بينما كانت هنالك علاقة تأثير غير معنوية بين الائتمان المصرفي الصناعي

للمصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف المتحد للاستثمار) والناجح المحلي الإجمالي الصناعي.

ويوصي البحث الحالي المصارف عينة البحث بمراجعة خططها وإستراتيجيتها ووضع النمو الصناعي في أولوياته ، وكذلك حث البنك المركزي على توجيه المصارف التجارية كافة والمؤسسات المالية لدعم وتنشيط نمو القطاع الصناعي من خلال تقديم القروض الميسرة او القروض السهلة التسديد وذات المدة المتوسطة والطويلة الأجل الهادفة إلى تحقيق معدلات جيدة وعالية من النمو ، وضرورة متابعة رقابة مبالغ القروض الممنوحة وتحديد مدى استخدامها في المشاريع التي خصصت لأجلها .

المحور الأول: المنهجية العلمية للبحث

أولاً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي : هل يوجد دور للائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية في نمو القطاع الصناعي ؟

ثانياً : أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث الحالي في انه مطبق في قطاع اقتصادي مهم وحيوي ألا وهو قطاع الصناعة ، اذ تعد الصناعة الشريان النابض لجميع القطاعات الاقتصادية لما له من دور مهم

في عملية إنتاج السلع الصناعية والضرورية للحياة اليومية والتي يمكن تصديرها للخارج .

ثالثاً : أهداف البحث.

ان الهدف الرئيس من البحث هو بيان الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تنمية القطاع الصناعي حيث ينبثق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية :

١. التركيز على دور الائتمان المصرفي في نمو القطاع الصناعي
 ٢. بيان الإمكانيات المالية للقطاع المصرفي
 ٣. معرفة حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف عينة البحث الى القطاع الصناعي
 ٤. تحديد نسبة مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي
 ٥. دراسة العلاقة والاثر بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي الصناعي .
 ٦. دراسة العلاقة والاثر بين الائتمان المصرفي النقدي المقدم للقطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي الصناعي
- رابعاً : فرضيات البحث :
- "هنالك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي" وتتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية :

هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي لمصارف عينة البحث والناتج المحلي الإجمالي الصناعي".

١. الحدود المكانية : تتمثل بالمصارف التجارية العراقية ، حيث قام الباحث باختيار العينة المكونة من ستة مصارف وكما في الجدول رقم (١) لكون هذه المصارف ذات مساهمة اعلى في الائتمان المقدم للقطاع

سابعاً : الحدود المكانية والزمانية للبحث : الصناعي طيلة مدة البحث :

جدول (١) المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	القطاع	راس المال المصرفي(مليون دينار)	عدد فروع ٢٠١٦
١	مصرف الرافدين	١٩٤١	حكومي	126,000	١٦٩
٢	المصرف الصناعي	١٩٤٦	حكومي	175,000	١٠
٣	مصرف الرشيد	١٩٨٨	حكومي	50,000	١٤٩
٤	مصرف بغداد	١٩٩٢	خاص	250,000	٣٦
٥	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣	خاص	250,000	١٧
٦	مصرف المتحد للاستثمار	١٩٩٥	خاص	300,000	٢٢

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٦ .

٢. الحدود الزمانية : تمثل البحث للمدة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٦) لمعرفة دور الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية ودوره في نمو القطاع الصناعي

المحور الثاني: الاطار النظري للبحث
المبحث الاول : مفهوم الائتمان المصرفي يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه المصارف بتجميع المدخرات والاستفادة منها من خلال تقديمها إلى المستثمرين والقيام باستثمارها في المشاريع المختلفة .

يعرف الائتمان المصرفي بأنه اتفاق تعاقدى بين المصرف والذيون ويحصل بموجبية الزيون على الحق في الحصول على مبلغ ويوافق على السداد في وقت لاحق. (Nyakado and okello) ٢٠١٦:٢٦٢٣) ويعرف ايضا بانه علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن

(المصرف) والمدين (الزبون) الذي تمكن الزبون من خلالها الحصول على المبلغ من المال وفق شروط معينة لتحقيق اغراض معينة مقابل تعهد بارجاع المبلغ الاصلي مع الفائدة المتفق عليها في الوقت المحدد. (العابدي: ٢٠١٧، ٦)

يستنتج الباحث من التعاريف أعلاه بان مفهوم الائتمان المصرفي يتكون من طرفين وكالاتي الطرف الأول: يعرف هذا الجانب بالمقترض (المصرف) وهو المانح للائتمان متوقعا الحصول على مبلغ القرض في الوقت المحدد بالإضافة إلى الفائدة المتفق عليها.

الطرف الثاني: المقترض (المدين) وهو الفرد أو المنظمة أو الحكومة و الذي تتعهد بتسديد قيمة القرض في الوقت المحدد إضافة إلى الفائدة مع تقديم أية ضمانات يطلبها المصرف للائتمان.

أهمية الائتمان المصرفي:

إن للائتمان المصرفي أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني وكذلك على مستوى المنظمات المختلفة والإفراد ويمكن إيجاز أهمية الائتمان المصرفي في النقاط الآتية:- (العتابي: ٢٠١٢، ٦٢) و (عبد: ٢٠١٢، ٣٠٥) و (أحبق: ٢٠١٣، ٤) (فهد، ٢٠١١، ٧١)

١- يعد الائتمان المصرفي وسيلة لنقل وتحويل الاموال من المدخرين (أصحاب الفوائض المالية) إلى المقترضين (أصحاب العجز المالي) وبالتالي فان المصرف يلعب دور وسيط عن

طريق توفير الائتمان والذي يساهم في تشغيل المشروعات .

٢- يساعد الائتمان المصرفي في زيادة الإنتاج إذ إن المشاريع الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى موارد مالية ضخمة ومستمرة تفوق في اغلب الأحيان الموارد المالية الذاتية المتوافرة في المشروع ، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان المصرفي كمصدر تمويل مهم لتوفير الأموال.

٣- يسهم الائتمان المصرفي في تنظيم عملية إصدار النقود القانونية ، فالبنك المركزي يضع الاعتبار لحجم الائتمان المصرفي عندما يضع سياسة الإصدار النقدي، لكي يأخذ بالاعتبار حجم الائتمان الممنوح ، إذ ان التعارض مع سياسة الإصدار النقدي قد يخلق مشاكل التضخم .

٤- يعد الائتمان المصرفي أداة رقابية بيد الدولة لرقابة على نشاط المشروعات المختلفة عن طريق زيادة أو تقليل الائتمان الممنوح لها .

٥- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي والعكس صحيح ، وبالتالي فان الائتمان المصرفي يعد عاملاً مهماً في تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية داخل الاقتصاد .

٦- ان الائتمان المصرفي يسهم في زيادة الاستهلاك وذلك عن طريق تقديم القروض

الميسرة للأفراد ذوي الدخل المحدود لشراء السلع والخدمات التي تفوق دخلهم ، بالتالي يساعد الائتمان المصرفي على تنشيط جانب الطلب .

٧- يسهم الائتمان المصرفي في تسوية المبادلات ، إذ إن قيام الوحدات المصرفية المختلفة بعملية خلق الودائع وأدوات الدين المختلفة كالقروض والسلف والأوراق المالية والكمبيالات سيساعد كثيرا في تمويل عمليات التبادل وتوسيع حجمها .

خامسا : أشكال الائتمان المصرفي: ويقسم الى

١- الائتمان المباشر (النقدي)

يعد الائتمان النقدي من أكثر الإشكال شيوعا واستخداما في نشاطات المصارف الأكثر توظيفا والأكثر الأهمية وإن مضمون هذا النوع من الائتمان هو أن يضع المصرف النقود تحت تصرف العميل لاستخدامها في تمويل عملياته المتفق عليها في عقد الائتمان ويتعهد المقترض أن يسدد الأموال مع الفوائد المترتبة عليها في الوقت المتفق عليه .

ويقسم الائتمان المباشر الى القروض والسلف ، الحساب الجاري المدين ،الكمبيالات المخصومة وكما يلي: (عبدالله والطراد:٢٠٠٦، ١٧ (الجزائري، ٢٠٠٨: ٧١)

أ.القروض والسلف : وهي أهم أصول المصارف والأكثر ربحية عبارة عن مبالغ نقدية تمنحها المصارف الى الزبائن لإغراض

اجتماعية وتجارية مقابل تعهد المقترض بإرجاع المبلغ الأصلي مع الفوائد المترتبة عليه في الوقت المتفق عليه .

ب.الكمبيالات المخصومة : شكل من إشكال الائتمان المصرفي يشاع استخدامها بالمعاملات التجارية من خلالها بوضع مبلغ الكمبيالات تحت تصرف العميل قبل تاريخ استحقاقها بعد خصم الفائدة والعمولة ومصاريف النقل وغيرها .

ج.الحساب الجاري المدين : ويطلق عليها (السحب على المكشوف) حيث يسمح للمودع في الحساب الجاري للسحب أكثر من حسابه الفعلي ولحدود مبلغ معين مقابل ضمانات معينة تحفظ حق المصرف مثل امتلاك المقترض لعقار وغيرها.

٢-الائتمان غير مباشر (الائتمان التعهدي)

شكل من إشكال الائتمان بأنه يقوم المصرف بكفالة العميل للغير بناء على طلب العميل ويقسم الائتمان المصرفي غير المباشر الى (الاعتمادات المستندية ، خطابات الائتمان ، بطاقات الائتمان) وكما يأتي : (فهد:٢٠١١، ٧٢)

أ-الاعتمادات المستندية : وتعرف بأنها تعهد خطي صادرة من قبل المصدر بناء على طلب العميل صاحب الاعتماد بدفع مبلغ معين إلى جهة معلومة المستفيد مقابل تسلم المصرف

مستندات محددة .) ٩:٢٠٠٦ Bouldoukian (:)

أطراف الاعتماد المستندي : هم كالأتي (جميل وعبدالله: ٢٠١١، ٢) :

المستورد(المشتري) : وهي الجهة التي تطلب من مصرفها فتح اعتماد مستندي وفقا لشروط تحددها في طلبها .

١-المصرف فاتح الاعتماد : هو المصرف المستورد و يكون عادة في بلد المشتري ، يقوم بفتح الاعتماد بناءاً على طلب من الأمر بفتح الاعتماد ويلتزم المصرف فاتح الاعتماد بدفع قيمة المستندات التي يقدمها المستفيد في حالة مطابقتها لشروط الاعتماد.

٢-المستفيد : هو(المصدر) الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه والذي تصرف اليه قيمه الاعتماد المستندي عند وفائه بالشروط وتقديمه مستندات شحن البضاعة ، وقد يكون المستفيد هو نفسه الذي أنتج البضاعة المصدرة أو اشتراها من منتج اخر لغرض تصديرها.

٣-المصرف المراسل : يسمى المصرف المراسل القائم بالتبليغ، اذ يقوم بالإبلاغ بتفاصيل الاعتماد المستندي للبائع (المستفيد) حال استلامها من المصرف فاتح الاعتماد ويكون عادة في بلد البائع اذ يقوم بدور الوسيط ما بين المصرف فاتح الاعتماد و المستفيد ومن دون أن تترتب عليه أيه التزامات أو مسؤوليات

من جراء ذلك العمل و يسمى بالمصرف(الوسيط).

ب.خطابات الضمان : تعهد يصدره المصرف لصالح احد زبائنه يتضمن استعداد المصرف بسداد والوفاء بالتزامات الزبون بتاريخ معين اتجاه طرف ثالث وهو المستفيد .

ج. بطاقات الائتمان : بطاقات أبلستيكية يصدرها المصرف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على الائتمان وتتمتع بمزايا عديدة منها تمكن لصاحب البطاقة شراء السلع والخدمات وبطاقات السفر على إن يقوم العميل بسداد قيمة المشتريات الى البنك خلال مدة زمنية محددة وهي ٢٥ يوماً من تاريخ استلام فاتورة الشراء . (الزبيدي : ٢٠٠٢، ١٠٤)

المبحث الثاني: نمو القطاع الصناعي

اولاً: مفهوم النمو الصناعي

يعرف النمو الصناعي بأنه ذلك النمو الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والذي يكون لها اثر على زيادة معدلات الناتج القومي والدخل القومي.

(سعيد واحمد : ٢٠١٤، ٨٠) .

ويعرف أيضا بأنه ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد من خلال الزيادة في الإنتاج وخلق

الرفاهية. (الحيايالي و المشهداني ، ٢٠١٢ ، ١٧٥).

ثانيا : عوامل النمو الصناعي

هناك ثلاث عوامل للنمو الصناعي تتمثل بالاستثمار برأس المال المادي والبشري ، والتقدم التقني والتكنولوجي ، والتنظيم الاقتصادي الكفاء وكمايلي :

١. الاستثمار في رأس المال البشري والمادي

يعرف رأس المال الفكري بأنه مجموع من الأشخاص الذين يملكون الخبرات والمعارف والتي يمكنهم في الإسهام في النشاطات الإنتاجية وينتج عنه المساهمة في النمو الاقتصادي .

أما رأس المال البشري فيعرف بأنه أداة أساسية لكل عملية تحول اقتصادي واجتماعي والتي تكون مكمله لرأس المال المادي و تكون مساهمة في نجاح أي عملية اقتصادية وبالتالي تحقيق عملية النمو الصناعي ، ومن خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يمكن اكتسابها من خلال التدريب في سلوك العاملين يسهم في تنمية قدراتهم البشرية وجعلها عند مستوى الحاجات المتطورة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاج بالكم والنوع ، وبالتالي يعتبر العنصر البشري من اهم عناصر الإنتاج والتي يمكن إن تساهم

في عملية تحقيق النمو الاقتصادي . (سعيد وأحمد : ٢٠١٤ ، ٨٠)

أما رأس المال المادي ويعرف بأنه الأموال والأدوات اللازمة لأي نشاط اقتصادي ، ويقسم رأس المال المادي إلى قسمين هما رأس المال الثابت الذي يتضمن (الارض ، الآلات ، وغيرها) أما رأس المال المتحرك فهو الذي يتمثل بالمواد الخام التي يتم صنعها ، لذلك يعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع اقتصادي واستثماري هادف الى تحقيق النمو الصناعي . (الحيايالي والمشهداني : ٢٠١٢ ، ١٧٨)

٢. التقدم التقني والتكنولوجي

هو تبني طرائق وأساليب جديدة في الإنتاج تمكن العاملين من إنتاج السلع بأقل كلفة ممكنة وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تطوير ودعم التقدم المادي ألا انه لايعد شرطا كافيا للنمو الاقتصادي ، ولكن لابد ان تمتلك قوة عمل ماهرة لتشغيل المكائن وأدائها قبل إن تستخدم التقنيات الحديثة للنمو الاقتصادي ، لذلك فقد أضيفت دالة عامل ثالث إلى دالة الإنتاج . (الحيايالي والمشهداني : ٢٠١٢ ، ١٧٨)

٣. التنظيم الاقتصادي الكفاء

ويقصد به تلك الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاطات والفعاليات

الاقتصادية المختلفة ، وهناك اختلاف في طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر وهناك نوعان من التنظيم الاقتصادي يمكن ايجازه بالاتي : (الحياي والمشهداني : ٢٠١٢ ، ١٧٨)

أ. التنظيم الاقتصادي الحر : هو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تسهم في تنظيم كافة الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ويتصف هذا النوع بأنه لامركزي ولاعقوي ومن خصائص هذا التنظيم بان الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا بشكل غير مباشر من خلال تشريع القوانين .

ب. التنظيم الاقتصادي الموجه : يعتمد النظام الاقتصادي المخطط من اجل تحقيق اهدافه الاقتصادية.

ثالثا : الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي احد أهم القطاعات الاقتصادية والذي يمكن وصفه بأنه احد أهم المراكز التي تستند إليها القطاعات او النشاطات الاقتصادية الأخرى التي تهدف الى تحقيق التطور والتقدم ، لما يقدمه القطاع من أساليب حديثة وبناء قاعدة لزيادة الدخل القومي لذلك تعتمد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية عليه للحصول على احتياجاته: (جواد: ٢٠١١ ، ٢٩٨) (شبع ، ٢٠٠٩ ، ٤)

١. يساهم النشاط الصناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو متوسط نصيب الفرد وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية ، وينجم ذلك من قدرة العمليات الصناعية من إضافة قيمة ومنفعة للمواد الداخلة فيها

٢. يساهم القطاع الصناعي في تدعيم الاستقلال الاقتصادي وذلك لان التطور في القطاع الصناعي يقلل من اعتماد البلد على الاحتياجات من الخارج ، ويوفر القدرات الذاتية وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقلال السياسي.

٣. المساهمة في تخفيض البطالة لان القطاع الصناعي يساهم في استيعاب الأيدي العاملة.

٤. تساهم الصناعة في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية ورفع الإمكانات العلمية والتكنولوجية

٥. تساهم الصناعة في تغيير الهيكل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمورد في عملية النمو.

٦. رفع المستوى المعيشي وتوفير فرص عمل اكبر ، وتحسين الرفاهية.

رابعا : الأهمية الاجتماعية للقطاع الصناعي

يمكن إن نبين الأهمية الاجتماعية للقطاع الصناعي على النحو الآتي. (جواد ، ٢٠١١ ، ٢٩٠) (شبع : ٢٠٠٩ ، ٦)

١. تساهم الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة من خلال توفير فرص عمل جديدة وبالتالي

يؤدي ذلك إلى تطويرها اجتماعيا من خلال رفع المستوى المعيشي وتطور نمط الحياة الاجتماعية وبما فيها العلاقات الاجتماعية .

٢. يساهم القطاع الصناعي في توفير السلع والخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية ، وكذلك إيجاد السلع الوسيطة بهدف توفير منتجات نهائية ذات منفعة كبيرة.

٣. المساهمة في رفع المستوى المعيشي وبالتالي يؤدي ذلك دورا مهما في مواجهه المشكلات الاجتماعية المختلفة ، ومنها القضاء على التخلف الاجتماعي.

٤. المساهمة في تطوير المناطق والأقاليم التي تعاني من البطء في النمو من خلال تقديم مزايا ومنافع كثيرة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

٥. يعمل القطاع الصناعي على زيادة معدلات الدخل ، اذ يسهم ذلك في زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي والذي يعمل على اتساع السوق الوطنية ، وبالتالي يكون بمقدورها تحقيق النمو الصناعي .

خامسا :خصائص القطاع الصناعي العراقي

هنالك مجموعة من الخصائص التي يتصف بها القطاع الصناعي العراقي والتي يمكن إيجازها بما يأتي : (زهو ، ٢٠١٣ ، ١١٧)

١. إن غالبية المشاريع الصناعية تعمل لسد الطلب المحلي أي هي صناعات معوضة

للاستيرادات حيث لا يصدر منها إلا في حدود ضيقة .

٢. يعتمد القطاع الصناعي العراقي على الدعم والحماية لمواجهة السلع الصناعية المستوردة ، وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى تحسين جودة المنتجات الصناعية والذي ينتج عنه ضعف قدرتها التنافسية دوليا .

٣. إن أغلبية المشاريع الصناعية تقوم بعملية استيراد المستلزمات السلعية الخاصة بعمليات الإنتاج حيث تمثل نسبة الاستيراد الأجنبي مايقارب 60% من مستلزمات الإنتاج دون الاهتمام بعملية تطوير وإنتاج المستلزمات الداخلة في عمليات التصنيع .

٤. ان المنشآت الصناعية العامة يتم إدارتها من قبل الدولة وان قرارات الاستثمار والتسعير والإنتاج والتسويق تتم من خلال الدولة أيضا وبالتالي أصبحت هذه المنشآت تخشى المنافسة والانفتاح .

٥. تعاني المنتجات الصناعية من النوعية المتدنية بسبب عدم قيام جهاز التقييس والسيطرة النوعية و اجبار هذه المنشأة على تحسين نوعية المنتجات التي تقدمها

لمحور الثالث : الاطار العملي للبحث

المبحث الاول :التحليل الوصفي لمتغير البحث

اولاً: التحليل الوصفي للمتغير المستقل
 الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث
 ان الجدول () يوضح الائتمان الممنوح من قبل
 المصارف عينة البحث الى القطاع الصناعي،
 و الذي يتكون من الائتمان و الائتمان و كما
 يأتي :

جدول () الائتمان الممنوح من قبل المصارف عينة البحث للقطاع الصناعة
 (مليون دينار) للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)

السنوات	الائتمان النقدي (١)	التغير % (٢)	الائتمان التعهدى (٣)	التغير % (٤)	الائتمان المصرفي الممنوح للصناعة (٥)	التغير % (٦)
٢٠٠٨	309,235	-	0	0	309,235	-
٢٠٠٩	309,581	-0.1	9,544	100	318,592	3.0
٢٠١٠	268,369	-10	340,511	3467.8	608,580	91.0
٢٠١١	664,890	138.7	103,273	-69.5	767,847	26.2
٢٠١٢	1,322,333	98.8	132,611	28	1,454,702	89.5
٢٠١٣	1,348,358	1.9	283,830	114	1,632,007	12.2
٢٠١٤	712,747	- 47.1	540,379	83	1,253,026	-23.2
٢٠١٥	843,390	18.3	88,319	-83	931,609	-25.7
٢٠١٦	664,062	-21.2	30,060	-65	693,975	-25.5
المجموع	6,442,965		1,528,527		7,969,573	
الوسط الحسابي	715,885		169,836.3		885,508.1	

المصدر : العمود (١ ، ٣ ، ٥) إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي من (٢٠٠٨-٢٠١٦)
 - العمود (٢ ، ٤ ، ٦) من عمل الباحث

من الجدول رقم (١٩) يتضح ما يأتي :

أ- ان الائتمان النقدي الصناعي للمصارف عينة البحث حقق في السنوات المدروسة في البحث وهي من (٢٠٠٨-٢٠١٦) ما مقداره (6,442) تريليون دينار ، و كانت اكبر مساهمة في الائتمان النقدي الصناعي للمصارف عينة البحث في السنة (٢٠١٣) و هي بمقدار (١,٣٤٨) تريليون ، وهي تدل على اهتمام المصارف عينة البحث بالقطاع الصناعي عبر منحه القروض والسلف إلى الصناعيين و تشجيعهم على إنتاج سلع وطنية ، والتي يمكن ان تسهم في نمو الصناعة وتطورها ايجابيا ، و اقل مساهمة كانت في السنة (٢٠١٠) وهي بمقدار (268) مليار دينار ، وهي تدل على ضعف الائتمان النقدي الصناعي المقدم من قبل المصارف عينة البحث إلى قطاع الصناعة والصناعيين و الذي يسهم سلبا في نمو الصناعة وتطورها في البلد.

ب- ان الائتمان المصرفي ألتعدي الصناعي المقدم من قبل المصارف عينة البحث إلى قطاع الصناعة خلال مدة البحث

المدروسة من (٢٠٠٨-٢٠١٦) حقق ما مقداره (1,528) تريليون دينار، و كانت اكبر مساهمة لمصارف عينة البحث في الائتمان ألتعدي الصناعي هي في سنة (٢٠١٤) إذ بلغ مقدار الائتمان ألتعدي مبلغ (540) مليار دينار، وهو يدل على اهتمام نسبي بقطاع الصناعة عبر تقديم الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان إلى الصناعيين وقطاع الصناعة الأمر الذي يسهم ايجابيا في نمو وازدهار الصناعة في البلد ، إما اقل مساهمة فهي في سنة (2009) وبمبلغ مقداره (٩) مليار ، وهو يدل على ضعف الائتمان ألتعدي المقدم من قبل المصارف عينة البحث إلى قطاع الصناعة ، ويمكن ان يعزى إلى الظروف الأمنية الاستثنائية التي يمر بها من خلال محاربته الإرهاب.

ثانيا : التحليل المالي للمتغير التابع نمو

القطاع الصناعي

ان الجدول (٢١) يوضح الناتج المحلي الإجمالي ، و الناتج المحلي الإجمالي الصناعي للمدة من (٢٠٠٨-٢٠١٦)، و كما يأتي :

جدول (٢١) الناتج المحلي الإجمالي الصناعي بالاسعار الثابتة سنة الاساس = ٢٠٠٧ ومعدل النمو والاهمية النسبية (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (١)	الاهمية النسبية (%) (٢)	الناتج المحلي للقطاع الصناعي (٣)	معدل النمو (%) (٤)
*٢٠٠٨	51716.6	2.0	1,034.4	-
٢٠٠٩	124702847.9	2.12	2805041.0	6.3
٢٠١٠	132687028.6	2.11	2870485.9	2.3
٢٠١١	142700217.0	2.01	2930766.1	2.1
٢٠١٢	162587533.1	1.80	2653458.2	-9.5
٢٠١٣	174990175.0	1.52	2036376.8	-23.3
٢٠١٤	173872677.9	1.17	1554393.9	-23.7
٢٠١٥	169630876.4	0.9	2637792.9	69.7
٢٠١٦	193,744,446	*1.16	٢٢٤٧٤٣٥,٦	-14.8
المجموع	1,274,967,519		22,273,543	
الحسابي الوسط	١٤١,٦٦٣,٠٥٦,٧		٢,٤٧٤,٨٣٨,١	

المصدر: العمود (١ ، ٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٨)

- العمود (٢ ، ٤) من عمل الباحث

- * سنة اساس ٢٠٠٨ = ١٩٨٨

- * (1.16) تم تقديرها ببرنامج spss ، بالاعتماد على سلسلة البيانات السابقة .

بمبلغ قدره (١٩٣) بليون ، وهذه المبالغ تشير إلى المقدار المتزايد في إنتاج السلع والخدمة في هذا العام و هو مؤشر ايجابي، و الذي يشجع العديد من القطاعات الاقتصادية ، ومنها القطاع الصناعي ، و اقل سنة للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث هي سنة (٢٠٠٨) بمبلغ قدره (٥١) مليار دينار ، وهذا الرقم يدل على

ان النتائج الظاهرة في الجدول(٢١) والخاصة بالناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، تشير الى ما يأتي :
أ- إن الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث من (٢٠١٦-٢٠٠٨) حقق مبلغا مقداره (1,274) ترليون دينار ، و كان أعلى سنة للناتج المحلي الإجمالي هي (٢٠١٦) و

الانخفاض النسبي طيلة مدة البحث ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي ضعف نموها.

ب- إن الناتج المحلي الإجمالي الصناعي الذي يعد جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي ، حقق طيلة مدة البحث مبلغاً قدره (22) ترليون دينار ، و إما أعلى سنة في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي فهي (٢٠١٦) وبمبلغ قدره (٢,٨) بليون ، وهو يدل على ارتفاع إنتاج قطاع الصناعة ، إما أقل سنة فهي (٢٠٠٨) وبمبلغ قدره (١) بليون دينار، وهذا يدل على ضعف الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في هذه السنة

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

١- اختبار الفرضية الرئيسة: التي تنص على " هنالك تأثير معنوي بين المتغير المستقل الائتمان المصرفي الصناعي و المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي " ومن اجل التحقق من صحة الفرضية الرئيسة الثالثة قام الباحث باختبار الفرضيات الفرعية أولاً، و التي انبثقت من الفرضية الرئيسة ، و

بعدها إجراء اختبار الفرضية الرئيسة الأولى ، و كما يأتي :

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص على " هنالك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرافدين وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الصناعي " ، والجدول (٣٨) يوضح نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى وكما يأتي :

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والموضحة في الجدول (٣٨)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرافدين و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي تشير النتائج بان هنالك تأثير ذي دلالة غير معنوية في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32)، وكذلك قيمة (t) أقل بالمقارنة مع الجدولية وهي (-0.39) عند مستوى (٠,٠٥) وهي (-0.277)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (-409.4) في حين كانت قيمة (B) (-0.277).

وهذا يعني إن تغييراً مقداره (١) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرافدين يحدث تغييراً مقداره (-0.277) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت

قيمة معامل التحديد ($R^2=0.08$) و هذا يعني إن (٩٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، و بالتالي عدم قبول الفرضية الفرعية الأولى .

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص على "هناك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرشيد وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الصناعي"،

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والموضحة في الجدول (٣٩)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرشيد و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير النتائج بان هناك تأثير ذي دلالة غير معنوية في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة (t) اقل بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (٠,٠٥) وهي (-0.077)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (-5.245) في حين كانت قيمة (B) (-0.029) .

وهذا يعني إن تغييرا مقداره (١) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرشيد يحدث

تغييرا مقداره (-0.029) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.01$) و هذا يعني إن (٩٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي عدم قبول الفرضية الفرعية الثانية .

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص على "هناك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي للمصرف الصناعي وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الصناعي"،

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والموضحة في الجدول (٤٠)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الصناعي و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير النتائج بان هناك تأثير ذي دلالة معنوية في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة (t) اكبر بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (٠,٠٥) وهي (4.752)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (1757.2) في حين كانت قيمة (B) (0.756) .

وهذا يعني إن تغييرا مقداره (١) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الصناعي يحدث تغييرا مقداره (0.756) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.57$) و هذا يعني إن (٤٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي قبول الفرضية الفرعية الثالثة .

ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص على " هنالك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف بغداد التجاري وبين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي "

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والموضحة في الجدول (٤١)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف بغداد و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير النتائج بان هنالك تأثير ذي دلالة غير معنوي في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة (t) اقل بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (٠,٠٥) وهي - (0.615)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا

المتطلب (-257.09) في حين كانت قيمة (B) ، (-0.226) .

وهذا يعني إن تغييرا مقداره (١) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف بغداد يحدث تغييرا مقداره (0.226 -) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.05$) و هذا يعني إن (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي عدم قبول الفرضية الفرعية .

ج- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

تنص على " هنالك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الاستثمار العراقي وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الصناعي "

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والموضحة في الجدول (٤٢)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الاستثمار العراقي و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير النتائج بان هنالك علاقة تأثير ذي دلالة معنوية في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة

(t) اكبر بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (0,05) وهي (3.722)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (310.8) في حين كانت قيمة (B) (0.102) . وهذا يعني إن تغييرا مقداره (1) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الاستثمار العراقي يحدث تغييرا مقداره (0.102) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.10$) و هذا يعني إن (90%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي قبول الفرضية الفرعية الخامسة .

ح- اختبار الفرضية الفرعية السادسة

تنص على " هنالك تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف المتحد للاستثمار وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الصناعي " ، الجدول (٤٣) يوضح نتيجة اختبار التأثير للفرضية الفرعية السادسة : إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة والموضحة في الجدول (٤٣)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصرف المتحد للاستثمار و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير النتائج بان هنالك علاقة تأثير ذي دلالة غير معنوي في المتغير التابع الناتج المحلي

الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة (t) اقل بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (0,05) وهي (-0.952)، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (-98.18) في حين كانت قيمة (B) (-0.218) .

وهذا يعني إن تغييرا مقداره (1) في الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف المتحد للاستثمار يحدث تغييرا مقداره (-0.218) في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.008$) و هذا يعني إن (99.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي عدم قبول الفرضية .

وقد اشارت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة الى ان ليس هنالك علاقة تأثير مابين الائتمان المصرفي الصناعي للمصارف عينة البحث والناتج المحلي الاجمالي الصناعي وكما موضح في الجدول (٤٤) الاتي :

إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية الثالثة والموضحة في الجدول (٤٤)، وبعد إجراء معادلة الانحدار البسيط للائتمان المصرفي الصناعي لمصارف عينة البحث و تأثيره في المتغير التابع الناتج المحلي الصناعي ، تشير

النتائج بان هنالك علاقة تأثير ذو دلالة غير معنوي في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي ، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي (5.32) ، وكذلك قيمة (t) اقل بالمقارنة مع الجدولية وهي (3.45) عند مستوى (0.05) ، وهي (-0.39) ، و قد بلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (-22.9) في حين كانت قيمة (B) (-0.247) .

وهذا يعني إن تغييرا مقداره (١) في الائتمان المصرفي الصناعي للمصارف عينة البحث يحدث تغييرا مقداره (-0.247) في المتغير

المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي الصناعي) ، و بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.02$) و هذا يعني إن (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ، و بالتالي عدم قبول الفرضية الرئيسة الثالثة. وفيما يلي ملخص لمؤشرات الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة و تأثيرها في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، وكما يأتي :

جدول (٤٥) خلاصة المؤشرات التحليلية لتأثير الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة و تأثيرها في الناتج المحلي الصناعي

الائتمان المصرفي الصناعي	المؤشرات	الناتج المحلي الاجمالي الصناعي	النتيجة
الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرافدين (x11)	T	-0.764	غير معنوية
	F	0.581	
	R^2	0.008	
	قيمة α	-409.4	
	قيمة β	-0.277	
الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الرشيد (x12)	قيمة F	0.006	غير معنوية
	T	-0.077	
	R^2	0.01	
	قيمة α	-5.245	
	قيمة β	-0.029	
الائتمان المصرفي الصناعي للمصرف الصناعي	قيمة F	9.316	دالة معنوية
	T	4.752	

	0.57	R^2	(x13)
	1757.2	قيمة α	
	0.756	قيمة β	
غير معنوية	0.318	قيمة F	الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف بغداد التجاري (x14)
	-0.615	T	
	0.05	R^2	
	-257.09	قيمة α	
	-0.226	قيمة β	
معنوية	6.043	قيمة F	الائتمان المصرفي الصناعي لمصرف الاستثمار العراقي (x15)
	3.722	T	
	0.10	R^2	
	310.8	قيمة α	
	0.102	قيمة β	
غير معنوية	0.315	قيمة F	الائتمان المصرفي
	-0.591	T	الصناعي لمصرف
	0.008	R^2	المتحد للاستثمار (x16)
	-98.18	قيمة α	
	-0.218	قيمة β	
غير معنوية	0.154	قيمة F	1 الائتمان المصرفي
	-0.39	T	للمصارف عينة البحث
	0.02	R^2	
	-22.9	قيمة α	ككل (x1)
	-0.147	قيمة β	

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Spss v.22

❖ قيمة F الجدولية (5.32)

❖ قيمة T الجدولية (3.45)

المحور الرابع : مناقشة النتائج

والاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : مناقشة النتائج

تتمثل مناقشة نتائج البحث بالاجابة عن التساؤل الاتي :

"هل يوجد دور للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي من قبل المصارف عينة البحث في نمو القطاع الصناعي ؟"

اثبتت نتائج البحث الحالي بوجود علاقة ارتباط وتأثير لمصرفي (المصرف الصناعي ومصرف الاستثمار العراقي) ، بينما أشارت النتائج بعدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الائتمان المصرفي الصناعي و الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف المتحد للاستثمار) والنتائج المحلي الإجمالي الصناعي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها الآتي :-

١- سوء الإدارة المالية العليا للمصارف عينة البحث وذلك بسبب ضعف السياسات المالية وسوء التخطيط السليم في توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاع الصناعي .

٢- الروتين المعقد في منح القروض المصرفية وخاصة القروض الصناعية اذ ان هنالك فترة زمنية طويلة للاستعلام عن الشخص طالب الائتمان لدى البنك المركزي

وقد تمتد إلى (٣-٥) أشهر في حين ان الدول المتقدمة تتم عملية الاستعلام فيها خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة .

٣- ان القطاع الصناعي يحتاج الى مبالغ كبيرة لمواكبة التطور الصناعي من اجل توفير الآلات والمكائن ، ومنافسة السلع المستوردة ، والتعامل المصرفي لايواكب ذلك التطور الصناعي بسبب قدرته المالية المحدودة .

٤- الفساد الاداري والمالي الذي يؤثر على تقدم البلد من الناحية الصناعية وجعله في مرحلة التبعية الاقتصادية .

٥- إغراق السوق العراقية بالمنتج الاجنبي الامر الذي دعا المصارف الى تقليل الائتمان المقدم للقطاع الصناعي .

٦- عدم وجود قرارات صحيحة من قبل البنك المركزي لتنشيط الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي .

٧- الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد العراقي والموروثة من الحقبة قبل ٢٠٠٣ ومنها الحصار الذي طال العراق في تسعينيات القرن الماضي والذي استمرت اثاره السلبية بعد ٢٠٠٣

٨- تركيز المصارف في منح الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسط وليس للمشاريع الصناعية الكبيرة او العملاقة .

٩- قلة الآليات التي وفرها المشرع العراقي لحماية المنتج الوطني نتيجة الانفتاح غير المدروس على العالم ، الامر الذي ادى الى تخوف المصارف من عدم إمكانية استرداد أموالها الممنوحة للقطاع الصناعي والصناعيين .

المبحث الثاني : الاستنتاجات

ان الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث تتلخص بالنقاط الآتية :

١. هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي والنتاج المحلي الإجمالي الصناعي للمصارف عينة البحث (المصرف الصناعي ، مصرف الاستثمار العراقي) اذ كانت قيمة الارتباط على التوالي (0.75 ، 0.10) عند مستوى معنوية (0.05) ، بينما كانت هنالك علاقة غير معنوية للمصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف المتحد للاستثمار) حيث كانت نسب الارتباط على التوالي (-0.27 ، -0.29 ، -0.22 ، 0.21) عند مستوى معنوية (0.05) .

٢. هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الصناعي والنتاج المحلي الإجمالي الصناعي للمصارف عينة البحث (المصرف الصناعي ، مصرف الاستثمار العراقي) اذ كانت قيمة الارتباط على التوالي (0.76 ،

0.063) ، بينما كانت هنالك علاقة غير معنوية للمصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف المتحد للاستثمار) حيث كانت نسب الارتباط على التوالي (-0.27 ، -0.083 ، 0.22 ،) 0.04 عند مستوى (0.05) .

٣- هنالك علاقة تأثير معنوية بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي والنتاج المحلي الإجمالي الصناعي للمصارف عينة البحث (المصرف الصناعي ، مصرف الاستثمار العراقي) اذ كانت قيمة التأثير على التوالي (٤,٧٥٢ , 3.722) ، بينما كانت هنالك علاقة غير معنوية للمصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف المتحد للاستثمار) حيث كانت نسب الارتباط على التوالي (-0.746, -0.077 - 0.615, -0.519) عند مستوى معنوية (0.05) .

٤- هنالك علاقة تأثير معنوية بين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الصناعي والنتاج المحلي الإجمالي الصناعي للمصارف عينة البحث (المصرف الصناعي ، مصرف الاستثمار العراقي) اذ كانت قيمة التأثير على التوالي (4.433, 5.047) ، بينما كانت هنالك علاقة غير معنوية للمصارف (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، مصرف بغداد ، مصرف

المتحد للاستثمار) حيث كانت نسب الارتباط على التوالي $(-0.219, -0.608, -0.107)$ 0.764 عند مستوى (0.05) .

٥- ان متوسط نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي الى الائتمان المصرفي ككل للمصارف عينة البحث طيلة مدة الدراسة قد حقق نسبة $(19,6)$ و هذه النسبة تدل على ضعف مساهمة الائتمان الممنوح من قبل مصارف عينة البحث الى قطاع الصناعي .

المبحث الثالث : التوصيات

إن النتائج التي خرج بها البحث الحالي ، وبعد ان اثبت ضعف مساهمة الائتمان المصرفي في نمو القطاع الصناعي او المساهمة القليلة للقطاع المصرفي نحو القطاع الصناعي ، فإن على المصارف عينة البحث والمصارف الأخرى الحكومية والأهلية والمؤسسات المالية وأصحاب القرار المالي والمصارف في العراق الى مراعاة التوصيات الآتية :

١. يوصي البحث برفع نسبة مساهمة الائتمان الممنوح الى القطاع الصناعي ، وتقديم القروض الميسرة او القروض السهلة التسديد وذات المدة المتوسطة والطويلة الاجل والهادفة الى تحقيق معدلات جيدة وعالية من النمو ، وبالتالي ستكون هذه القروض مفيدة للاقتصاد اكثر من

القروض القصيرة الاجل التي معظمها تؤخذ لإغراض استهلاكية .

٢. يوصي البحث الحالي بزيادة القروض الممنوحة الى القطاع الصناعي لمصرفي (الصناعي والاستثمار العراقي) للحفاظ على مستويات جيدة في نمو هذا القطاع .

٣. يوصي البحث الحالي المصارف عينة البحث بمراجعة خططها واستراتيجيتها ووضع النمو الصناعي في اولوياته ، وكذلك حث البنك المركزي على توجيه المصارف التجارية كافة والمؤسسات المالية لدعم وتنشيط نمو القطاع الصناعي.

٤. ضرورة بمتابعة ورقابة مبالغ القروض الممنوحة وتحديد مدى استخدامها في المشاريع التي خصصت لاجلها .

٥. العمل على تخصيص مبالغ ثابتة في موازنة الدولة لتمويل القطاع الصناعي على شكل قروض ميسرة ودعم بعض السلع و الخدمات.

٦. الحاجة الى سن القوانين والانظمة السليمة لتشجيع وتنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي وتوفير بيئة ملائمة له ، وبالتالي توفير العملة الصعبة والمكننة الحديثة وكذلك الايدي العاملة الماهرة .

٧. تشكيل مجلس دعم وتطوير القطاع الصناعي ويكون ممثل من قبل المصارف الحكومية والاهلية والاجنبية والمؤسسات المالية

القروض والسلف المقدمة للقطاع الصناعي
وزيادة التخصيصات المالية .
٩. ضرورة تدخل الدولة لغرض حماية الإنتاج
المحلي من سياسات الإغراق الأجنبي .

الآخري ووزارة المالية والبنك المركزي لبحث
اليات دعم وتوفير الاموال اللازمة لقطاع
الصناعة ووضع مدة زمنية خاصة لتنفيذ
التوصيات التي يخرج بها المجلس .
٨. على البنك المركزي استخدام أدواته النوعية
والكمية في دعم القطاع الصناعي ومنها دعم

المصادر:

١. العابدي ، عمار ياسر ، دور اعادة هندسة العمليات المصرفي في تحقيق الاداء الاستراتيجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ .
٢. أحبق ، سمية ، اليات منح الائتمان في البنوك التجارية ، رسالة منشورة ، جامعة قاصدين ، العلوم الاقتصادية والتجارية ، ٢٠١٣ .
٣. فهد ، حمود مزنان ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، بحث منشور في مجلة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع انساني ، ٢٠١١ .
٤. عبد، زياد نجم ، الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحة ، دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتر وكيمياويات السعودية ، مجلة محاسبية ومالية ، كلية الجامعة الاهلية ، مجلد ٧ ، العدد ١٩ ، الفصل الثاني ، ٢٠١٢ .
٥. العتابي ، حسن عاشور، النشاط الائتماني للمصرف الصناعي مقارنة بين نشاطاته التخصصي والشامل ، مجلة الدراسات محاسبية ومالية ، العدد ٢٠ ، الفصل الثالث ، المجلد ٧ ، ٢٠١٢ .
٦. عبد الله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل ابراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .
٧. الجزائري ، نائل رسول سعيد ، السياسة النقدية واثرها على الائتمان المصرفي ، بحث منشور ، الكلية التقنية الادارية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٨. الزبيدي ، حمزة محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، دار الوراق ، عمان ط١ ، ٢٠٠٢ .
٩. الحيايي ، يسرى حازم جاسم ، المشهداني ،خالد حمادي ، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة ، ا بحث منشور بمجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٢ ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد
١٠. سعيد ، هيثم اكرم ، احمد ، ضحى سالم ، محددات النمو الصناعي الاقتصادي الكردي (١٩٩٠-٢٠١٠) بحث منشور مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٦ ، العدد ١١ ، ٢٠١٤ .
١١. شبع ، محمد جواد عباس ، الصناعات التحويلية واهميتها في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ .
١٢. جواد ، صائب ابراهيم ،(٢٠١١) اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، ك ٢ جامعة صلاح الدين ، كلية الادارة والاقتصاد، اربيل .
١٣. زهو ، صابر محمد ، تحليل تطور الصناعات الكبيرة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بحث منشور بمجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٩، العدد ٢٧ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ٢٠١٣ .
14. Nyakado, A., & Okello, ,EFFECT OF ACCESSING BANK CREDIT FACILITIES, 2016.
15. Bouldoukian ,M.H , The Mannagement of Correspondent Banking (first edition). Lebanon , Union of Arabk Banks , 2006.

